



ثغرة وانفتحت

إذا، الحقّ كان مرة أخرى على الاعلام. وحدها "الثغرة الاعلامية" جعلت البلد يشعر بأنه على كف عفريت، بينما الحقيقة التي غابت عن غير قصد ان الامور كلها مضبوطة، ولا عجب ما دامت "الاجهزة الامنية" تسهر وتخطط، على ما قيل بعد حين.

ملعونة، الثغرة الاعلامية بالتأكيد، وهي التي اوحت ان الذي حصل اخذ الجميع على حين غرة. ولكن هل تكفي، كيش محرقة وحيداً؟ الا تقضي قوانين اللعبة السياسية، وليس حصراً في الدول الديموقراطية، ان تجري محاسبة اشمل، بدءاً بالمسؤولين عن الثغرة اياها (لا سيما انهم لم يتعلموا على ما يبدو)، وصولاً الى تحديد مكنم الخطأ في خروج العمليات العسكرية عن البرمجة التي كانت مقررّة لها، على ما كشف لاحقاً؟ كيش المحرقة هذا ليس الجيش ولا يمكن ان يكون. وليس من مصلحة احد جعل تقويم الاداء العسكري مادة في السجال السياسي، ولا حتى بحجة الخسائر البشرية بين الجنود (وهو حجم منطقي في منظور حرب العصابات)، وهذا بالمناسبة ما يجعل مغالطات مديرية التوجيه في الدفاع الاعلامي عن اداء الجيش مريبة، حيث انها تجازف في ذلك بمعنويات المؤسسة العسكرية.

لكن ما يقال في الاداء القتالي للجيش لا ينسحب اطلاقاً على ما يسمى خفراً "الاجهزة الامنية"، اي تلك التي تتولى الاستطلاع والاستخبار، ايا تكن مرجعيتها المؤسسية. فاذا كان ثمة تقصير، فهو في عمل هذه الاجهزة. ولا يخفف من فداحة هذا التقصير ان تكون الاجهزة انتهت الى التنبه الى وجود وضع غير طبيعي في جبال الضنية، كما ادعت معلومات "المصادر" بعد الثغرة. كما ان احداً لن يمنحها اسباباً تخفيفية لأنها تلهت عن خطر حقيقي بانشغالها في رصد اخطار اخرى رسمتها لها التربية السياسية الجديدة. فغرقت في ما لا شأن لها به، من رقابة على عروض الباليه، ومنع للافلام والمجلات ومراقبة المعارضين وتجسس على الطلاب واختراق للجمعيات الاهلية وتوجيه للاعلام وغيرها من آفات المجتمعات شبه العسكرية في العالم الثالث.

وعلى العكس تماماً، ان التضخم الذي اصاب عمل الاجهزة يجعل المحاسبة عن التقصير اكثر الحاحاً. ولكن من يحاسب؟ قطعاً ليست تلك الحكومة التي انتظرت اربعة ايام قبل ان تلتئم. ولعلها لما كانت التأمّت لولا الحاجة القانونية، او قل التقنية، الى قرار من مجلس الوزراء حتى تحال القضية على المجلس العدلي. هنا الثغرة، وليس في مكان آخر.

ثغرة سياسية، بالمعنى الحرفي للكلمة، اي الفراغ الكامل الذي يترك اسياذ الاجهزة بلا رقابة على رقاباتهم ولا محاسبة على اخفقاتهم. تصوروا، حتى وزير الداخلية، الحاضر الدائم، ابتلعت الثغرة. لم يفت الاوان. لا يزال الاتعاض ممكناً، او على الاقل الايحاء بالاتعاض، واستقالة واحدة سنكفي، اياً يكن من تطلب منه، حتى لا يشعر المواطنون بأن التقصير الامني، في دولة القانون والمؤسسات، اقل خطورة من التقصير الاداري الذي ملأت مطارده السجون.

سمير قصير



Id-Reference	00-Pr-000387	
Media	(Support)	HC
Title		ثغرة وانفتحت
Subtitle		
Section		
Language		عربي
Source		النهار
Page		١ تتمة ١٦
Date		٢٠٠٠/١/٧
Author		سمير قصير
Co-Author		
Keywords		
	Persons	
	Locations	لبنان - جبال.ضنية
	Dates	
	Themes	أجهزة أمنية - جبال.ضنية - لبنان - سياسة لبنانية - إعلام - جيش - مؤسسة عسكرية - حكومة
Subject		